مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٦١٨ (الاستئناف ٢)

الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إيبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روستو

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرّض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

02-62183 (A)
0262183

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دياب (لبنان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بيرو. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييد بيرو الكامل للبيان الذي أدلى به سفير كوستاريكا يوم الجمعة الماضي باسم مجموعة ريو.

بالنسبة للمسألة المعروضة على المجلس، لا بد لي أن أكرر ما أقوله في هذا المجلس دائما ألا وهو أن بيرو، حكومة وشعبا، لا تتسامح أبدا مع الإرهاب. ولهذا، نحن طرف في اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب الدولي، ونعمل بتعاون وثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب من أجل تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي إطار التعاون الثابت مع لجنة مكافحة الإرهاب، ساهمت بيرو بإيفاد خبير إلى فريق الخبراء. وقبل أيام قليلة، قدمت بيرو تقريرها الوطني الثاني إلى اللجنة في الإطار الزمني المحدد. ويصف ذلك التقرير التشريعات المعمول بها في بيرو للقضاء التام على الإرهاب. ويسرد التقرير تفصيلا جميع أشكال الارتباط القائمة بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات وأسلوب معالجة تشريعاتنا الجنائية لهذه المسألة. ويشرح التقرير الثاني أيضا مختلف الأنشطة الإجرامية التي يعاقب عليها بموجب القانون بغية مكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت بشأن أمن الحدود ووثائق السفر، مثل الجوازات وغيرها من الوثائق.

لقد أكدت بيرو مرارا وتكرارا أنه عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب، يتعين على الحكومات أن تحترم حقوق الإنسان لشعوبها احتراما تاما. ونحن نقول ذلك انطلاقا من تجربتنا لأن حقوق الإنسان لأناس أبرياء في بلدي قد انتهكت مرات عديدة في إطار حملة مكافحة الإرهاب التي كانت تشنها حكومة السيد فوجيموري التي كانت تمارس سلطات مطلقة. وهذه الانتهاكات يُعاقب عليها الآن، ويحصل الضحايا على التعويضات من الحكومة الديمقراطية الحالية التي ردّت إليهم الاعتبار.

وبنفس التأكيد الذي نشير به إلى انتهاكات الحكومات لحقوق الإنسان، تطالب حكومة بلدي المجتمع الدولي باعتبار المجموعات المسلحة التي تمارس الإرهاب منتهكة لحقوق الإنسان، مثلما فعلت منظمة العفو الدولية قبل سنوات. ومع ذلك، لا بد لي أن أقول بصراحة أمام هذا المجلس، إنه لا تزال هناك حكومات غربية ديمقراطية لم تفهم على ما يبدو طبيعة الصراع القائم على التناقض. فهي تحجم عن المثول أمام لجنة حقوق الإنسان في جنيف أو اللجنة الثالثة في نيويورك وإدانة المجموعات المسلحة التي تمارس الإرهاب واعتبارها منتهكة لحقوق الإنسان. وآمل، كما أكدت الهند أمام المجلس في كانون الثاني/يناير، أن يجد المجلس وسيلة لإقرار قائمة بأسماء المنظمات الإرهابية. ولا بد أن

يكون المجتمع الدولي على علم بالهوية الحقيقية لأطراف هذا الصراع، حتى لا يكون هناك مفاهيم مجردة متضاربة للإرهاب، ولا يكون الأمر أشبه بمصارعة الخيال.

ولا بد لنا أيضا أن نسترعي انتباه المجلس إلى ضرورة عدم الانتقاص من شأن المؤسسة الإنسانية للجوء السياسي. فالطابع العالمي الراهن للإرهاب يقتضي أن تمحِّص البلدان التي تقبل اللاجئين إليها طلبات اللجوء السياسي التي تتلقاها بعناية تامة، بغية تلافي منح الغطاء الذي يمكن أن توفره تلك المؤسسة الإنسانية لأفراد قد يكونوا مسؤولين عن ارتكاب أعمال إرهابية. وبالمثل، يتعين علينا أن نتوخى الحذر إزاء بعض اللاجئين السياسيين لعدم تمكينهم من استغلال مركزهم القانوني في القيام بأنشطة دعائية أو في تمويل الإرهاب.

ويجب علينا، ونحن في عالم معولم، أن نأخذ حذرنا من الإرهاب. فعلى سبيل المثال، قامت جماعة صغيرة من المتطرفين من مقاتلي ”الدرب الساطع“ في الفترة الأخيرة، وعلى بُعد مجرد بضعة أميال من جزيرة منهاتن بنيويورك، بمظاهرات دعائية يطالبون فيها بإطلاق سراح قادهم الإرهابيين في بيرو. وبالمثل، وردتنا أنباء عن حملة تجنيد تقوم بها جماعة صغيرة أخرى من ”الدرب الساطع“ تنسق أنشطتها الأوروبية من السويد.

ولا يستطيع أي بلد أن يرى نفسه بمعزل عن أثر الإرهاب. ومن الواضح بشكل متزايد أن الحاجة تمس إلى التعاون الدولي القوي والصادق لمناهضة هذا البلاء. ولكل هذه الأسباب، تردد بيرو تأكيد التزامها الشديد بهذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إسرائيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أهنئكم، يا سيدي، بالفرنسية، وهي لغة تستخدمونها بصورة تدعو إلى الإعجاب. وأعتقد أن كل أعضاء المجتمع الدولي ومجلس الأمن يعجبون حقا بمهاراتكم اللغوية، وخاصة بالفرنسية، التي تضفون عليها رشاقة شاعرية لا يمكن إنكارها. وبودي أن أعرب عن غبطتي لتقلُّدكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكر سلفكم أيضا، صديقنا السفير ستيفان تافروف، ممثل بلغاريا، على جهده العظيم بصفته رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي. وأتمنى لكم كل نجاح في مهامكم وفي الأعمال الصعبة التي تنتظركم هذا الشهر.

(واصل كلمته بالانكليزية)

بعد عام من الأحداث المهولة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، عمل المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بعزم وبتصميم عظيمين من أجل اعتماد تدابير تعرقل بدرجة كبيرة قدرة المنظمات الإرهابية على اقتراف أعمالهم الشريرة.

ولا تزال إسرائيل تؤيد بقوة لجنة مكافحة الإرهاب وتتعاون معها في أعمالها، وهي تقدم التهانئ إلى رئيس اللجنة، السير جيريمي غرينستوك، على قيادته التي تتسم بغاية الكفاءة. كما تؤيد كاملا التدابير المناهضة للإرهاب التي اتخذها المجلس، وكذلك جهود لجنة مكافحة الإرهاب من أجل تنفيذ تلك التدابير. ولقد تحقق الكثير من التقدم الهام، وما زال أمامنا الكثير أيضا الذي ينتظر التنفيذ.

وإسرائيل، بوصفها بلداً عانى من ارتكاب أعمال إرهابية لا حصر لها على أرضه، ولا يزال يواجه ذلك الخطر على أساس يومي، تدرك تماما الأخطار التي يواجه بها الإرهاب المجتمعات الحرة المفتوحة، كما تدرك الحاجة إلى مكافحته بدون هوادة أو خوف. وتفهم إسرائيل أيضا

التحديات التي تواجه بعض الدول التي ليست لها سوى خبرة ضئيلة في مكافحة الإرهاب. وتقف إسرائيل على أهبة الاستعداد لمساعدة تلك الدول بمشاركتها في استراتيجياتها وطرقها الكثيرة التي طوَّرتها في صراعها ضد الإرهاب خلال عقود طويلة.

لقد تعلم العالم من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأسوية الكثير من الدروس الهامة عن الإرهاب وعن الخطر الذي يواجه به كل الأمم المتحضرة. أولا وقبل كل شيء، عرف العالم أن الإرهاب لا يعيش في فراغ، ولكنه يستمد حياته من تأييد دول وتواطئها. ويقوم القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على أساس الاعتقاد أننا لو حُلنا بين الإرهابيين وبين الملاذ الآمن والدعم المالي واللوجستي اللذين يتلقونهما حاليا من الدول، سنكون بذاك قد سددنا ضربة خطيرة إلى البنية التحتية للإرهاب العالمي. ويجب استهداف هذه الدول وغيرها من التي تؤيد الإرهاب بصورة لا تقل عن استهداف الإرهابيين أنفسهم.

ولولا مناطق التدريب والملاذ الآمن التي استمتعت بها القاعدة في أفغانستان، لكان من المستحيل في غالب الأمر حدوث هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وفي الشرق الأوسط، تتلقى جماعات إرهابية عديدة التدريب والتمويل من دول المنطقة، بما في ذلك مدفوعات من عشرات الآلاف من الدولارات الأمريكية تدفع إلى أُسر مفجري القنابل الانتحارية. كذلك عرفنا أن كمية المال والتدريب التي يحتاجها اقتراف عمل إرهابي ضخم لا تعدو عن أن تكون ضئيلة إلى درجة مخيفة. وكما نجح عدد قليل من الأفراد المتزمتين وبقدر صغير من المال في أن يصدموا العالم بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، لا يحتاج الأمر إلا إلى بلد واحد يمنح الملاذ الآمن والدعم المالي واللوجستي للإرهابيين لمساندة منظمة كبيرة ومعقدة وفتاكة.

ويجب على لجنة مكافحة الإرهاب أن تصر على امتثال كل دولة عضو في الأمم المتحدة امتثالا كاملا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومثلما نرى في تعاون ١٨٠ أو ١٨٥ دولة عضوا في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل مثل التنمية المستدامة أو مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب حدثاً خارقا للعادة بوجه عام، فإن عدم الامتثال لنصوص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولو من جانب دولة واحدة قد يعني دمارا واسع النطاق.

ويجب أن تبحث لجنة مكافحة الإرهاب بدقة وبصورة شمولية كل تقرير مقدم من كل بلد. وعليها أن تدقق فيه وتسترعي النظر إلى الفراغات وأمثلة عدم الامتثال أو الإهمال. وعليها أن تتحلى بالعزم والتصميم والشجاعة لكي تكشف النقاب وتجابه تلك الدول التي فشلت في القيام بمسؤولياتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهو قرار اتُّخذ بمقتضى الفصل السابع من الميثاق اعترافا بالخطر الذي يشكله الإرهابيون بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ونتائج الفشل في هذه المهمة لها عواقب خطيرة لدرجة أن صرف النظر عن فشل حتى من جانب دولة واحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها قد يعني تهديد أمن العالم بأسره.

كذلك تعلمنا درساً آخر ألا وهو أنه على الرغم من وجود الأدلة الدامغة، فإن بعض الأطراف ما يزال يصطنع التمييز بين أنواع شتى من الإرهاب في محاولة عن عمد للإقلال من أهمية كفاح المجتمع الدولي ضد الإرهاب وتحويل الأنظار بعيدا عنه. وتنادي هذه الأطراف بأن هناك فوارق بين الإرهاب الطيب والإرهاب الفاسد، أي بين استهداف المدنيين بعذر واستهداف المدنيين بدون عذر.

وتعتقد إسرائيل أن هذه الفوارق ليست خطأ فحسب، وتناقض معظم المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بل هي أيضا خطيرة للغاية. والقبول بإمكانية الإرهاب،

كعمل مشروع في ظل ظروف سياسية معينة، يهدد إلى حد كبير بزعزعة الأطراف الراغبة في تسوية الخلافات بالطرق السلمية. وإذا تهاوَدَ المجتمع الدولي في أي عمل إرهابي كوسيلة مشروعة، فإنه يخاطر بإحباط الطرق التي اعتمدها هذا المجتمع الدولي للوصول إلى التسوية السلمية للمنازعات.

زد على هذا أن القبول بوجود أنواع مختلفة للإرهاب سيضعف حرب المجتمع الدولي على الإرهاب وذلك بالسماح للدول بأن تختبئ وراء الادعاء بأن نوع الإرهاب الذي تؤيده هو النوع المسموح به. وعلينا أن ندافع عن المبدأ القائل إنه لا توجد قضية أو شكوى يمكن لها إطلاقا أن تبرر استهداف المدنيين عن عمد وبلا تمييز. وعلينا أن نعرِّف الإرهاب على أساس ما يتمخض عنه، لا على أساس ما يسوغّه.

وكما أعلن الأمين العام عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وكما أكد في مناسبات أخرى،

”لا يمكن قبول حجة من يسعون إلى تبرير قتل الأبرياء عمدا، بغض النظر عن السبب أو المظلمة. وإذا كان هناك مبدأ عالمي واحد تستطيع جميع الشعوب أن تتفق عليه فهو هذا المبدأ على وجه التأكيد.“ (A/56/PV.12 ص ٤).

إن سبب الإرهاب هو في الأساس نجاح الإرهاب. ولو رأت المنظمات الإرهابية ومن يرعونها أنه بإمكانهم الانخراط في أساليب مقيتة أخلاقيا بدون أن يخسروا التعاطف أو الموقف الدولي، فسيؤدي ذلك إلى تشجيعهم هم والذين يضاهونهم. وإذا نجحت الأساليب الإرهابية في تخويف المجتمع الدولي وفي نزع التنازلات منه نكون قد دعونا إلى المزيد من الإرهاب وخاطرنا بزعزعة استقرار مناطق شاسعة من العالم.

إن نجاح أية منظمة إرهابية هو إلهام لمنظمات إرهابية في أماكن أخرى. وعلى العكس، فهزيمة الإرهاب في أي مكان، ورفضنا الجماعي للاستسلام لتهديداته، سوف يوجهان رسالة واضحة إلى الإرهابيين في كل مكان. وإذا أردنا أن ننتصر في حملتنا لتخليص العالم من الإرهاب فلا بد أن نبرهن بوضوح على عزمنا ألا نكافئ الإرهاب أبدا أو أن نسمح للإرهابيين بالنجاح في أهدافهم.

إن أولئك الذين يدوسون على قيمنا الأساسية باستهداف المدنيين الأبرياء وتلك الأنظمة التي لا تتحرك لمنع هذه الفظائع من خلال الإخفاق في أداء واجباتها وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا بد من أن يدفعوا ثمن ذلك. ومسؤولية مجلس الأمن أن يحدد ثمنا فادحا لمثل هذه الأفعال وأن يتخذ الخطوات اللازمة لجباية هذا الثمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إسرائيل على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل بوركينا فاسو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): إنه من دواعي سروري وافتخاري أن أراكم، سيدي، تترأسون هذه الهيئة الهامة. وكما تعلمون جيدا فإن سبب هذه المشاعر أولا وقبل كل شيء العلاقات الوطيدة جدا التي تربطنا، وكذلك ثقة وفدي بأنه من المؤكد أن يقوم المجلس تحت رئاستكم بعمل نافع. وتنبثق هذه الثقة أيضا من معرفتنا باجتهادكم وكفاءتكم وإحساسكم بالواجب. كما نود أن نهنئ سلفكم، السفير تافروف، على رئاسته لأعمال المجلس بمثل هذه المهارة الشديدة الشهر الماضي.

لقد أدرك العالم برمته بعد كارثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الطابع المأساوي والبشع للإرهاب بكل أبعاده. فحتى

ذلك الحين كان الأمر بالنسبة لنا جميعا مجرد شيء يحدث للآخرين. وكنا حتى ذلك الحين نسمع عن الأعمال الوحشية التي شهدناها لأكثر من عقد من الزمن في الجزائر، وفي نيروبي، ودار السلام، وفي مصر وأماكن أخرى من نشرات الأخبار الموجزة، فكانت أحداثا بالكاد تعكر صفونا. ولكن الإرهاب اليوم، في ذاكرتنا الفردية والجماعية على حد سواء، يمثل واقعا مفزعا وجرحا حقيقيا؛ إلى درجة أن البعض يتجنب حتى استخدام عبارة الإرهاب بسبب وقعها المثير للشجون. والمهم أننا قرنا مكافحة هذه الآفة بشكل جماعي وحازم.

إن الجهد المناهض للإرهاب الذي بدأ العام الماضي قد عبأ المجتمع الدولي بأسره، الذي هو الآن متحد بروح البقاء. و لم يحدث يوماً منذ الائتلاف المناهض للنازية أن تكوّن لدى العالم مثل هذا الوعي الشديد بوجود عدو مشترك. فعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على الفور، عززت أغلب الدول تشريعاها الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، أدت الأمم المتحدة دورا حاسما في هذه الحملة من خلال اتخاذ قرارات بشأن هذه القضية ومن خلال إنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب. وتمت أيضا تعبئة موارد مبهرة في هذا الجهد.

ولكن بالرغم من كل تلك الجهود، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. إن سقوط نظام طالبان والقضاء على ملاذه في أفغانستان، وكذلك اعتقال بعض الإرهابيين ثم احتجازهم، بما في ذلك عمليات الاحتجاز في غوانتانامو، كلها لم تفلح حتى الآن في القضاء على منظمة القاعدة، التي لا تزال تتحدى العالم من خلال التهديد بممارسة الإرهاب البيولوجي. وفي الوقت ذاته، تم استبدال الشبكات المالية لهذه المنظمة الإرهابية. ويقال إن القاعدة لا تزال تتلقى الأموال من الميراث الشخصي لأسامة بن لادن ومن عائدات استثماراته. هذا ناهيك عن حقيقة أن تمويل الإرهاب، طبقا لخبراء الأمم المتحدة، ما زال يستفيد من دعم العديد من الوسطاء الماليين والمنظمات الخيرية الإسلامية. ولقد صرح المدعي العام السويسري، وهو يحقق في الأنشطة المصرفية للإرهابيين في بلده، بأن أغلب الأرصدة المالية لمنظمة القاعدة قد تم تحويلها إلى ذهب وماس، وأنها الآن بعيدة عن نطاق سيطرة المصارف.

ومثل طائر العنقاء في الأساطير الإغريقية، يُبعث الإرهاب دائما إلى الحياة من رماده. ويجب ألا نخطئ، فالمعركة التي قررنا خوضها طويلة وشاقة. وهي ليست أمرا يمكن لدولة واحدة أو مجموعة من الدول القيام به، مهما كانت قوتها. هذا شيء يتطلب مشاركتنا جميعا، ولهذا السبب نرى أن الأمم المتحدة هي الإطار الملائم لبذل هذا الجهد ولتحقيق النجاح، فهي المنظمة فوق الوطنية بلا منازع والمنوطة بمسؤولية ضمان الأمن الدولي. وأي مسعى أحادي سيواجه خطر التحول إلى مغامرة. وهذا كان في الحقيقة ما حذر منه الأمين العام عندما قال إن

> ”حتى أقوى البلدان تعلم أنها بحاجة إلى العمل مع الآخرين، في المؤسسات المتعددة الأطراف، لتحقيق أهدافها“. (A/57/PV.2)

وفي رأينا، يجب وضع استراتيجية مناهضة للإرهاب على أساس الحتميات الثلاث التالية. أولا، من واجب الدول التي لم تعدل تشريعاها الوطنية حتى الآن لتتناسب مع متطلبات مكافحة الإرهاب الدولي أن تفعل ذلك. فعلى سبيل المثال، حصلت اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، من فورها على العدد اللازم من التصديقات لكي تدخل حيز النفاذ. ومؤتمر الاتحاد الأفريقي المعني بالإرهاب، الذي عقد مؤخرا في الجزائر، عمل أيضا على تعزيز الترسانة القانونية في هذا الصدد من خلال اعتماد بروتوكولات إضافية لتلك الاتفاقية.

وينبغي أن يكون الهدف من تعديل القوانين لتتناسب مع متطلبات العصر هو تعزيز يقظة الشرطة والأجهزة الأمنية، بما في ذلك وضع الضوابط الحدودية الصارمة. ولقد أذهلتنا معرفة أنه قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر التقى المدبرون الرئيسيون لها في مدن أوروبية كبرى للتخطيط لجرائمهم، تحت أنظار الجميع.

وثانيا، من الضروري أن نعزز التعاون ما بين الدول في هذا المجال، خاصة في ميدان تبادل المعلومات. وهذا أحد التدابير الوقائية الأكثر موثوقية التي يمكن أن نتخذها لإجهاض المؤامرات الإرهابية. وبفضل هذا التعاون تم القضاء على اثنين من المدبرين الرئيسيين لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر في كراتشي بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وفي هذا الصدد، فإن إنشاء الأمم المتحدة للجنة مكافحة الإرهاب، سمح بجعل المعلومات المهمة والقيمة التي أحالها لها أكثر من ١٧٥ بلدا في مركز واحد. وبوركينا فاسو، التي تلتزم مع دول أخرى التزاما راسخا بهذا الكفاح، قد رفعت بالفعل تقريرها إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن التدابير التي اتخذها بلدي لمكافحة الإرهاب.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة السفير السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، وأعضاء اللجنة، على العمل الممتاز الذي قاموا به فعلا والذي اتضحت نتائجه بالفعل.

وأخيرا علينا أن نفعل كل شيء لمنع الإرهابيين من استخدام أسلحة الدمار الشامل. وقد استطاعوا أن يتسببوا في تدمير البرجين التوأم مسلحين بالمطاوي فقط. فماذا يمكن أن يحصل لو تملكوا أسلحة الدمار الشامل؟

هذه هي بعض الأفكار التي ألهمتنا بها مناقشة اليوم. ولدى مناقشة موضوع الإرهاب الدولي الذي يصعب إدراكه، لا يمكن لمتكلم واحد أن يغطيه بأكمله. ولن نستطيع اتخاذ خطوة حاسمة صوب اجتثاث جذور الإرهاب الدولي إلا إذا تبادلنا الأفكار وجمّعنا مقترحاتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بوركينا فاسو على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات لمتكلمين الذين سبقوني في تهنئتكم بحرارة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤية ابن وسط أفريقيا البار يترأس عمل المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ونحن نعتقد أن قدراتكم الفكرية ومهاراتكم الدبلوماسية، بالإضافة إلى خبرتكم الواسعة في العلاقات الدولية، ستضمن نجاح أعمال المجلس في هذا الشهر.

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير ستيفان تافروف، ممثل بلغاريا، وأن أعرب عن عميق امتناني له على قيادته أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إن الإرهاب الدولي تهديد للسلم والأمن الدوليين. والمطلوب استجابة منسقة من المجتمع الدولي بأسره ومن كافة الدول المحبة للسلام لوضع حد له. فالإرهاب يقوض المبادئ التي تستند إليها منظمتنا العالمية.

والأحداث البشعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أظهرت بوضوح أن ما من دولة بمأمن من كارثة الإرهاب. والتطورات العلمية الحالية مثيرة للقلق، وتشير إلى إمكانية استخدام أسلحة دمار شامل بيولوجية وبكتريولوجية وكيميائية وغيرها لأغراض إرهابية.

ومـا فتئـت جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة تؤيـد مكافحة الإرهـاب في جميع أشكاله ومظاهره، ولذلـك فقـد رحبنا باتخاذ المجلس للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والذي كان بالفعل خطوة أولى هامة صوب الحد من كارثة الإرهاب، إن لم يكن القضاء عليها تماما. ونرحب أيضا بتشكيل لجنة مكافحة الإرهاب، التي يترأسها بقدرة عظيمة السفير السير جيريمي غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة.

وأود، بالنيابـة عـن وفـدي، أن أشـيد بالسـفير غرينستوك على بيانه الممتاز يوم الجمعة الماضي، بشأن أعمـال لجنة مكافحة الإرهاب. ونود مرة أخرى أن نشكره ونشكر نوابه وأعضاء بعثة المملكة المتحدة والأمانة العامة على العمل الذي قاموا به. لقـد تم تقديم عـدد كبـير من التقارير القومية الأولية والتكميلية، وهناك عدد كبير من الدول التي انضمت إلى الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بقمع بعـض مظـاهر الإرهاب.

ويرى وفد بلدي أن مشاركة المجتمع الدولي بأسره في مكافحة هذه الكارثة يعني التزاما من كل دولة بالامتثال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة من خلال الانضمام إليها ومـن خلال قدرتها علـى اتخـاذ إجـراءات علـى المسـتوى القومـي لضمان تنفيذها بالكامل.

وبموجب أحكام القـرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تعهدت جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة بـالتوقيع علـى الاتفاقيـات والبروتوكولات الدوليـة الإثنـتي عشـرة المتعلقـة بمكافحـة الإرهاب والتي تشكل جوهر مجموعة الصكوك القانونية في هـذا المجـال. وإضافـة إلى ذلـك، وفي محاولـة لتوحيـد جـهود المجتمع الـدولي ضد هـذه الكارثة وإعطاء تأثير محدد لجـهود المجتمع الـدولي ضدهـا، يدعـم بلـدي المبادرات المصممـة لحـل القضايا المعلقة، وخاصة إبرام اتفاقية شاملة معنية بالإرهـاب وعقد مؤتمر دولي بشأنه. ومن شأن هذه المبادرات أن توحد التزاماتنا والإجراءات المتاحة لنا لمكافحة الإرهاب.

وعلى المستوى القومي، تم تعزيز التزام بلدي بإصدار المرسـوم الجمهوريـة ٢٠٠١/٧٠ المـؤرخ ٢٦ أيلـول/سـبتمبر ٢٠٠١، الـذي أنشأ لجنـة تنسـيق قوميـة لمكافحـة الإرهـاب الدولي. وستشمل أعمـال اللجنة التي تضم ممثلين عن وزارة الخارجيـة ووزارة النقـل ووزارة الداخليـة وخدمـات الأمـن الخاصـة والشـرطة والمحـاكم والجمـارك والمصـرف المركـزي وهيئات عامة أخرى، التداول بشأن جميع القضايا المتعلقـة بالإرهـاب الـدولي، وتنسـيق تنفيـذ الاتفاقيـات الدوليـة ذات الصلة، ووضع وتنسيق وتنفيذ جميع الاستراتيجيات القومية والتدابير الضرورية لمكافحة ومنع وقمع الإرهـاب الـدولي من خلال التعاون الوثيق مع حكومات أجنبية ومنظمات دولية وخاصة من خلال زيادة التعاون والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية.

وبذلك تصبح تلك اللجنة الهيئة القومية المسؤولة عن اتخاذ إجراءات لمكافحة الإرهـاب في المجالات السبعة المشار إليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١): التشريع، ومراقبة الأصول المالية، والجمارك، والهجرة، وتسليم المجرمين، وإنفاذ القـانون، والاتجار بالأسلحة.

وبالإضافـة إلى إنشـاء تلـك اللجنـة، فنحـن بصـدد صياغة قانون بشأن الإرهاب. والغرض من هذا القانون جعل جميع القوانين القومية في بلدنـا تتماشـى مـع مبـادئ القـرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والاتفاقيـات الحاليـة، إضافـة إلى سـد أي فجوات في تشريعنا من خـلال صياغـة قـانون محـدد بشـأن الموضوع. وينص مشروع القانون، ضمن جملة أخرى، على التعرف على الأشخاص والمجموعـات المشـاركين في الإرهـاب والأنشطة الإرهابية، وملاحقتهم، والتعاون القضائي، وفـرض

الجزاءات على مقترفي مثل هذه الأعمال بمن فيهم من يمولونهم.

وما فتئت جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها من ضحايا أبشع وأغدر أشكال الإرهاب الدولي - إرهاب الدولة - تقترفه بلدان مجاورة في انتهاك صارخ للميثاق. ولذلك فنحن مستعدون لتعزيز المناقشة والحصول على ثمار عملنا المتعلق بمكافحة الإرهاب.

الإرهاب ليس مقتصرا على أعمال أشخاص أو مجموعات بمفردها. فهو يتضمن أنشطة منظمة على نطاق واسع تستخدمها الدول بوصفها أدوات سياسية ذات طبيعة ونتائج شديدة الخطورة.

وهذا الشكل من أشكال الإرهاب - إرهاب الدولة - هو الذي يجب أن نكافحه بصورة تامة. فعواقبه لا يمكن إحصاؤها وهو يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية تعتقد دوما أنه لا يمكن حل المشاكل التي تواجه العالم باستخدام القوة. ومن أجل مكافحة الإرهاب، يجب أن تكون لدينا صحوة ضمير عالمية وشعور بالوحدة الأمر الذي يمكن من اجتثاث جذور هذه الكارثة والمآسي الأخرى التي تهدد بقاء الجنس البشري ذاته.

ونحن في الكونغو نتفق مع ما قلتموه، سيدي الرئيس، في بيانكم الرائع الذي أدليتم به في اختتام المناقشة العامة في الدورة الراهنة للجمعية العامة، وهو أن في أية حالة لا تدعو دائما إلى التفاؤل، تواصل شعوب الأمم المتحدة، مع هذا، تقدمها نحو المستقبل على النحو الذي حدد في مؤتمر قمة الألفية - أي إيجاد عالم تعيش فيه الشعوب حرة من كل المخاوف ومن العوز.

وفي هذا الصدد، يعتقد بلدي أنه بالإضافة إلى تعزيز الصكوك القانونية التي لدينا لقمع الإرهاب، وهي ضرورية، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب أيضا نهجا متكاملا ويجب أن تراعي الأبعاد السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للمشكلة، لأن بعض الأفراد أو الجماعات من الناس يشعرون، صوابا أو خطأ، أنهم ضحايا للظلم وهذا الشعور يغذي التعصب.

ولهذا يجب أن يتخذ مجتمع الأمم نهجا متكاملا مسؤولا ويتصدى للمشاكل التي أمامه بما فيها الصراعات المسلحة، والفقر، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، والجريمة عبر الوطنية بشكل عام. ووفد بلدي سيتقدم قريبا بطلب المساعدة لتعزيز قدرتنا المؤسسية والبشرية لمكافحة الإرهاب. وجمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو إلى قدر أكبر من التضامن وإلى التعاون الكامل لمكافحة الإرهاب وأسبابه، بما فيها الظلم، والفقر، والجريمة، والصراعات المسلحة، حتى نحرر الشعوب من الخوف، كما قلتم سيدي الرئيس، ونكفل مستقبلا مزدهرا أفضل للأجيال الحاضرة والمستقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، لمناسبة توليكم الرئاسة في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفكم، السيد ستيفن تافروف، وفريقه على أدائهما الرائع الشهر الماضي.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على الانضمام إلينا في جلسة يوم الجمعة الماضي وعلى بيانه الهام، وكذلك

رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك، على إحاطته الإعلامية المفعمة بالمعلومات عن أنشطة اللجنة.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ميثاق يالطا وهي: جمهورية أذربيجان، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، وجورجيا.

العام الذي مضى منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية لم يقض على غضب وسخط البشرية اللذين سببتهما الأعمال الإرهابية، ولم يخفف الشعور بالألم والمرارة حيال إزهاق الأرواح البريئة. وتلك الأعمال أصبحت في الحقيقة تحديا مباشرا للعالم المتحضر كله وأثبتت أن ما من دولة يمكنها أن تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين بمفردها.

إن الإرهاب، كما أبرز الأمين العام، إهانة للمبادئ الأساسية للقانون، والنظام، وحقوق الإنسان وتسوية النزاعات بالطرق السلمية - وهي المبادئ التي بنيت عليها الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. وفي هذا الشأن، نؤيد استراتيجية نهج الأمم المتحدة فيما يخص مسائل الإرهاب الأمر الذي ورد في تقرير الفريق العامل المعني بالسياسات بشأن الأمم المتحدة والإرهاب.

إن الدول الأعضاء في المجموعة تعتقد أن مجلس الأمن في وضع فريد لتيسير التعاون بين الحكومات في الكفاح ضد الإرهاب. وفي العام الماضي، أصدر المجلس قرارا قويا هاما بشكل غير عادي - القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) - يرمي إلى تعزيز التصدي الدولي لتهديدات السلم والأمن الدوليين التي تسببها الأعمال الإرهابية.

إننا نتشاطر الآراء التي أعرب عنها متكلمون سابقون بأن لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بذلك القرار تسهم إسهاما عمليا قيما في كفاحنا المشترك. وتلك اللجنة تساعد النظام العالمي على تعزيز قدرته على مكافحة الإرهاب. وعلى حرمان الإرهابيين من المأوى، والمال والدعم. وكما ذكر وفد الولايات المتحدة ووفود أخرى من قبل، فإن دور اللجنة الحاسم في جعل الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب عالمية ليس بحاجة إلى إعادة تأكيد.

لقد أقامت لجنة مكافحة الإرهاب حوارا بناء مع الدول الأعضاء. وهذا الإنجاز العظيم سيساعدنا بالتأكيد على تحديد الفجوات المحتملة وإيجاد الطرق الفعالة لمواجهتها. وفي هذا الشأن، نحن ممتنون لرئيس وأعضاء اللجنة، وكذلك للخبراء على تعزيز الحد الأقصى من الشفافية في عمل اللجنة.

لقد وسعت اللجنة دورها إلى ما يتجاوز رصد تنفيذ الدول لالتزاماتها. ومجموعة دول يالطا ترحب بأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب في تقديم المساعدة إلى الدول لضمان التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). إن طابع ونطاق ولاية اللجنة وأساليب عملها أمور تمثل تجديدا هاما وتوفر إمكانات جديدة للتعاون فيما بين الدول. وأنا أود أن أؤكد من جديد تأييد المجموعة المستمر للجنة مكافحة الإرهاب في اضطلاعها بواجباتها الهامة.

ومن بين إنجازات اللجنة التي أبرزها رئيسها، أود أن أؤكد على جهودها لتقديم كل مساعدة ممكنة إلى التحالف المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، وذلك، في جملة أمور، بتعزيز قدرات المنظمات والمجموعات الإقليمية. والدول الأعضاء في مجموعة ميثاق يالطا التزمت، من جانبها بتعزيز جهودها في الكفاح ضد الإرهاب الدولي.

وفي مؤتمر القمة الأخير للدول الأعضاء في المجموعة، الذي عقد في تموز/يوليه الماضي في يالطا، أكد رؤساء الدول المشاركة من جديد مواقفهم الحاسمة بشأن مسألة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وأكدوا مجددا تصميم بلدانهم على

توفير الأسس السياسية، والقانونية، والتنظيمية من أجل التغلب على تحديات الإرهاب الدولي، والانفصالية، والتعصب، والتطرف والأعمال غير المشروعة ذات الصلة. وهذه التعهدات كلها وردت في الإعلان المعني بالجهود المشتركة لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، الذي وقع في مؤتمر القمة.

والمجموعة تعلق أهمية كبرى على تعزيز أساسه القانوني. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ بأن الدول المشاركة في المجموعة وقعت في مؤتمر قمة يالطا اتفاقا بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وأنواع أخرى من الجرائم الخطيرة.

والدول الأعضاء في مجموعة يالطا تدرك إدراكا تاما خطر استخدام حصائل الجريمة في تمويل الأنشطة الإرهابية. وتعبيرا عن الاهتمام الخاص لرؤساء الدول المشاركة بتلك المشكلة، كلفوا حكوماتهم بالفحص الدقيق لمسألة إنشاء تفاعل وثيق بين الدول الأعضاء في مجموعة ميثاق يالطا وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال.

وجهود المجموعة من أجل مكافحة الإرهاب لقيت استمراريتها المنطقية خلال الاجتماع الأول لمجلس وزراء خارجية دول المجموعة، الذي عقد هنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الاجتماع، أكد الوزراء على أهمية تعزيز التعاون بين دول المجموعة في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وأعربوا عن استعدادهم لوضع مشاريع محددة في إطار هذا التعاون.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد أن المجموعة على أهبة الاستعداد لكي تدلي بدلوها على نحو فعال في الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي في ميدان مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أوكرانيا على العبارات الرقيقة التي وجّهها إليَّ.

المتكلمة التالية المدرجة في قائمتي هي ممثلة كازاخستان. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي تتيح لنا فرصة تبادل آرائنا بشأن موضوع ذي أهمية قصوى.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ باتت مكافحة الإرهاب الدولي مسألة ذات أهمية قصوى. وإن رد الفعل المباشر للجمعية العامة ومجلس الأمن في الأيام التي تلت الهجمات الإرهابية أكد عزم المنظمة القوي على أن تساند بمقتضى شرعيتها عملا دوليا فعالا. وقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي عالج موضوع الإرهاب بأسلوب لم يسبق له مثيل وعزز من قدرة المجتمع الدولي على مواجهة هذا الخطر العالمي الجديد.

ومنذ ذلك الوقت، ما فتئت لجنة مكافحة الإرهاب تقف في طليعة مكافحة الإرهاب. وينبغي لنا الإعراب عن تقديرنا لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير السير جيريمي غرينستوك، على قيادته إدارة عمل اللجنة. كما نشكر الخبراء المستقلين على عملهم المتفاني. وإن الأنشطة المثمرة التي قامت بها لجنة مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء من أجل تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أدت إلى القضاء على خلايا إرهابية عديدة وعلى قنوات دعمها المالي.

ووفقا للمعلومات التي قدمتها لجنة مكافحة الإرهاب، تلقت اللجنة أكثر من ١٧٢ تقريرا وطنيا في الجولة الأولى للإبلاغ و ٨٣ تقريرا في الجولة الثانية. وحكومتي، وهي تلتزم التزاما تاما بتنفيذ القرار ١٣٧٣

(٢٠٠١)، قدمت تقريرين إلى اللجنة حتى الآن وهي منخرطة في حوار مع اللجنة بشأن المسائل المتصلة بذلك القرار.

وسنواصل التعاون مع اللجنة، ونتوقع من اللجنة نتائج أكثر عملية فيما يتصل بالقضاء على البيئة المولِّدة لهجمات إرهابية جديدة. ونحن نعتقد أن تلك البيئة المولِّدة للإرهاب لا تزال موجودة في أفغانستان، وهي تهدد السلم والأمن الدوليين. والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يضع دليلا تفصيليا للقضاء على الإرهاب، والمهم إذاً أن تعزز لجنة مكافحة الإرهاب جهودها بحثا عن هؤلاء الذين يقدمون الدعم المالي والتقني المتخصص للإرهابيين. والأمم المتحدة تقع على عاتقها مهمة هامة تتمثل في رصد تنفيذ القرار من خلال عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

وما فتئت كازاخستان تعرب عن آرائها دوما ضد الإرهاب، وهي تنخرط انخراطا نشطا في استحداث نظام لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد أُبرم العديد من الاتفاقات الاستثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاق طشقند، بين دول آسيا الوسطى بشأن العمل المشترك لمكافحة الإرهاب، والتطرف السياسي والديني والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعناصر الأخرى التي تهدد استقرار وأمن الدول الأطراف؛ واتفاقية شنغهاي بشأن مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف التي وقّعتها الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون. وقد أسهمت كازاخستان في إنشاء مركز مناهضة الإرهاب لكمنولث الدول المستقلة، ويجري حاليا إنشاء آلية مماثلة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. وفضلا عن ذلك، أبرمت كازاخستان اتفاقات تعاون ثنائية مع بلدان عديدة بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية، وهي تتعاون حاليا تعاونا نشطا مع دول أخرى في مجال منع وتحديد وقمع الأعمال التي تعرّف على أنها أعمال إرهابية، وذلك عن طريق تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات لمكافحة تمويل الإرهاب وتقديم الأسلحة والذخيرة للإرهابيين.

وتستعرض كازاخستان من جديد الصكوك الدولية بشأن الإرهاب بغية أن تصبح طرفا فيها. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، صدّقت كازاخستان على الاتفاقية الدولية بشأن قمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩. ونحن الآن في طور التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧. وفي المآتى في حزيران/يونيه من هذا العام عقد أول اجتماع قمة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (سيكا). ويكتسي أهمية فائقة اعتماد اجتماع القمة للوثيقتين الختاميتين، وهما وثيقة المآتى وإعلان السيكا بشأن القضاء على الإرهاب. والوثيقتان تدينان إدانة قاطعة غير مشروطة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وكذلك أي دعم أو تغاض عنه أو أي تقاعس في إدانته مباشرة. وقد أعلنوا عن عزم الدول الأعضاء في السيكا التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب بما في ذلك مصادره الممكنة. والمشاركون في العملية سيوحدون جهودهم من أجل عدم السماح للإرهاب في أي صورة لكي ينظم نفسه أو يتلقى المساعدة أو يموّل من إقليم أي دولة، وكذلك لعدم السماح للإرهابيين بالحصول على الملاذ الآمن.

وختاما، أود أن أشير إلى بيان الأمين العام أمام جلسة مجلس الأمن بمناسبة الذكرى الأولى للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١:

”ولقد وفَّر لنا العام الماضي أيضا الأمل في أنه بالإمكان إلحاق الهزيمة بالإرهاب إذا استجمع المجتمع الدولي إرادته واتحد في تحالف واسع النطاق. ومثلما تدل عليه أعمال المجلس، تظل الأمم المتحدة

في وضع فريد لتكون محفلا لذلك التحالف، ولوضع الخطوات التي يجب على الحكومات أن تتخذها الآن، منفردة ومجتمعة لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي". (S/PV.4607، الصفحة ٢)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سينغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة تقلُّدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة. لقد انقضى عام على إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر، وإن عقد هذه الجلسة هي مبادرة جاءت في أوانها لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للإدلاء ببعض التعقيبات على عمل اللجنة حتى الآن. وفضلا عن ذلك، يود وفدي أن يوجِّه الشكر إلى السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للدول الأعضاء.

في الوقت الذي نؤيد البيان الذي تم الإدلاء به يوم الجمعة الماضي نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود إبراز بعض النقاط.

إن الإرهاب تهديد لبقاء الأفراد وبقاء الأمم وبقاء الحضارة البشرية بأكملها. وهو يعني القمع الذي يذل الإنسان ويعوق تقدم البشرية. ولا يصح تقديم أي اعتبار كان تبريرا للأعمال الإرهابية. إن الإرهاب هو ببساطة انتهاك لحقوق الإنسان.

ولطالما دعت تركيا إلى قيام تعاون دولي مكثف لمكافحة الإرهاب. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الطريق الوحيد للتغلب على الإرهاب الدولي هو العمل المنسق بين أعضاء المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، شاركنا بفاعلية في أعمال أجهزة الأمم المتحدة الموجهة لمكافحة هذه الآفة على مختلف الصعد. وأود هنا أن أُشدّد على بعض النقاط المتعلقة بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) أداة فعالة، ونحن نقدم مساندتنا الكاملة لتنفيذه. ونهنئ لجنة مكافحة الإرهاب على العمل الذي ما فتئت تقوم به منذ تشكيلها. وقد قدمت تركيا إلى اللجنة تقريرين شاملين، كما نص القرار، وتتطلع إلى العمل عن كثب مع اللجنة. ويعرض التقريران اللذان قدمتهما تركيا إلى اللجنة، المعايير الأساسية المحددة في التشريعات التركية لمنع حدوث أعمال إرهابية، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها تركيا في المحافل الدولية. وكما جاء في تقريرَيْنا، نحن نعمل بالتعاون مع دول أخرى، في منطقتنا وفي المنظمات الدولية التي تتمتع تركيا بعضويتها.

ويتصل جانب هام آخر من جوانب التعاون باتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية الاثنتي عشرة التي اعتمدت حتى الآن. فنحن طرف في الاتفاقيات الاثنتي عشرة جميعها، وندعو جميع الدول إلى الانضمام إليها إن لم تفعل ذلك بعد. فضلاً عن ذلك، نتوقع من الدول أن تنفذ تنفيذا كاملا اتفاقيات مكافحة الإرهاب الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي هي طرف فيها.

ومن نفس المنطلق، نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في مناقشات اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة بشأن ابرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي والاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي. ومن المهم، لدى وضع هذه الصكوك الدولية، أن نكفل عدم وجود ملاذ آمن للإرهابيين في أي بلد، بغض النظر عن دوافعهم أو أنواع الجرائم التي يرتكبونها.

وأود أن أشدد مجددا على الحاجة الملحة إلى التخلي عن المواقف الانتقائية المستندة إلى دوافع سياسية والتسامح مع بعض الحركات الإرهابية أو غض الطرف عنها. ونحن نتوقع من جميع الدول أن تنهج نهجا متسقا وحازما في مكافحة الإرهاب بدون أي تساهل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل إثيوبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يتقدم إليكم، يا سيدي، بالتهنئة على تولي الكاميرون رئاسة المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونود أيضا أن نشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس، ونأمل أن يواصل الآخرون بعدكم العمل بهذا التقليد.

لقد أشار العديدون إلى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الرهيبة والفظيعة. واسمحوا لي أن أتناول جانبا آخر يتعلق بهذا التاريخ. فبالنسبة لنا في إثيوبيا، كان يرتبط هذا التاريخ دائما، قبل عام ٢٠٠١، ببداية السنة الإثيوبية الجديدة، وبالتالي، من الطبيعي أنه كان يوما يبعث على السرور. إلا أننا لم نعد نحتفل بهذا اليوم على النحو الذي اعتدنا عليه في الماضي، احتراما لشعب الولايات المتحدة الأمريكية وشعوب البلدان الأخرى، بما فيها بلدي، التي كان مواطنوها من بين ضحايا أحداث نيويورك وبنسلفانيا وواشنطن.

ومع ذلك، فإن هذا الأمر أعاد أيضا تنشيط حربنا السابقة على الإرهاب. فقبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حارب بلدي وحكومتي الإرهابيين في بلدنا وفي منطقتنا لمدة ١٠ سنوات.

واسمحوا لي الآن أن أشيد بلجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، ولا سيما رئيسها السفير جيريمي غرينستوك، على نهوضها بولايتها بتفانٍ. فنحن نرى أن عملهما كان مثلا يحتذى.

وقد قال رئيس اللجنة في بيانه يوم الجمعة الماضي:

> ”هذه اللجنة ليست محكمة ولا تصدر أحكاما على الدول ولكنها تنتظر بالفعل أن تعمل كل دولة بأسرع ما يمكنها على تنفيذ الالتزامات البعيدة الأثر المحددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ... ولا يزال أمامنا عمل كثير قبل أن يعلم الإرهابيون أن ليس أمامهم ملاذ آمن، لأن السد أمام الإرهاب قد ارتفع في كل بلد“. (انظر المرجع أعلاه)

ونحن نتفق معه تماما. وفي هذا السياق، أود أن أتناول جزءا صغيرا فقط من الالتزامات التي التزمنا بها جميعا بتأييدنا القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١): إنه جمع الأموال في جميع بلداننا – وقد يكون أكثر في بعض البلدان. ومع ذلك، فهذه مسألة يتعين علينا جميعا أن نتخذ إجراء ما حيالها.

فبموجب هذا القرار، يُتوقع منا اتخاذ تدابير ضد الذين يوفرون أو يجمعون الأموال على أراضينا بهدف استخدامها للقيام بأعمال إرهابية في بلدان أخرى، أو إتاحتها لمنظمات مصممة على القيام بأعمال إرهابية في بلدان أخرى. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نمتثل للحكم الذي يشير إليه هذا القرار بوضوح، إن لم نكن قد امتثلنا له، أو أن نواصل امتثالنا له.

ويرحب وفد بلدي بمبادرة لجنة مكافحة الإرهاب الرامية إلى تعميق علاقاتها بالمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. ونحن نرحب بهذه المبادرة لأنها جديدة. وإننا نعتقد أن هذه المبادرة ستشجع البلدان المشاركة في هذه المنظمات – دون الإقليمية والإقليمية والدولية – على تنسيق أنشطتها الموجهة لمكافحة الإرهاب على نحو أكثر فعالية.

وفي نفس الوقت، أناشد لجنة مكافحة الإرهاب وكل الذين هم في موقف يمكنهم من ذلك، أن يقدموا كل مساعدة فنية ممكنة لمكافحة الإرهاب كي يكون هذا العمل فعالاً جدا. وهنا، اسمحوا لي أن أستخدم منطقتنا دون الإقليمية، منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دون الإقليمية الواقعة في شمال شرقي أفريقيا، كمثال: ففي حين أننا نتخذ بعض الإجراءات من جانبنا، من المؤكد أننا نرحب بأية مساعدة في هذا المجال. ونحن في الحقيقة نتلقى مساعدات ثنائية من بعض البلدان، وبعض منها أعضاء في المجلس. ولكننا نود أن تقوم اللجنة بتنسيق هذه المساعدات. ونريد أن تشارك الأمانة العامة أيضا من خلالهم.

وأخيرا، أود أن أقول إن إثيوبيا ستواصل، كما فعلت في الماضي، التعاون مع اللجنة ومع الآخرين في مكافحة الإرهاب. وأنا أكرر اليوم الإعراب عن هذا الموقف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إثيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل زامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موسام باشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة سيادة الرئيس باسم وفدي لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ولا يخامرنا شك في أن مناقشات المجلس، مع خبرتكم الهائلة، في أيد أمينة. ونود في الوقت نفسه أن نعرب عن تقديرنا للسفير ستيفان تافروف، الممثل الدائم لبلغاريا، للطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس في أيلول/سبتمبر.

كذلك يرحب وفدي بالبيان الهام للغاية الذي أدلى به الأمين العام أمام المجلس يوم الجمعة المنصرم. كما نرحب بالتقرير المقدّم من السير جيريمي غرينستوك رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، لما اتسم به من عمق ومنظور تحليلي. كذلك نشكر نائب الرئيس والخبراء لالتزامهم وتفانيهم. فلقد كان عمل هذه اللجنة مثاليا.

سيادة الرئيس، إن وفدي يشكركم على عقدكم هذه الجلسة التي جاءت في وقتها للسماح للدول الأعضاء بالإسهام في هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية. وزامبيا ملتزمة بالجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الإرهاب بكل جوانبه.

وكما يعلم معظم أعضاء الأمم المتحدة فإن بلدي دفع ثمنا غاليا من الأرواح والبنى الأساسية على أيدي نظام الفصل العنصري والنظام الروديسي لأكثر من عقدين، حينما أيّد بلدي، لاعتبارات جغرافية، التطلعات النبيلة لمنطقة الجنوب الأفريقي إلى تقرير المصير والاستقلال. ولذا فلدينا الخبرة ونحن نضرب المثل على الكيفية التي تستطيع أعمال الإرهاب بها أن تقوض اقتصادا مزدهرا.

والإرهاب حقيقة واقعة. وله عواقبه الشديدة للغاية على الأرواح والأعمال والتنمية. وما الإحصاءات الصادرة عن صناعة الطيران فيما يتعلق بأثر الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على السفر الدولي، إلا العواقب الموثقة للإرهاب. فبوسع الإرهاب أن يهدم المكاسب التي استغرق تحقيقها سنوات طويلة. فالإرهاب الدولي يستطيع في أغلب الأحيان أن يوجِد العداوات بين الأمم وفيما بينها، ومن ثم يعرِّض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وأمام هذه الخلفية ظل بلدي دائما يشجب أعمال الإرهاب بكل جوانبه وأيا كان مرتكبها أو مكان ارتكابها. وتعمل زامبيا من خلال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي المنشأ حديثا من أجل تعزيز الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب. وأمام هذه الخلفية أيضا يرحب

بلدي بالعمل المجيد الذي يقوم به مجلس الأمن الذي استجاب للأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ باعتماد القرارين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن هذا الموضوع. وحين أعربت الجمعية العامة عن موقفها من هذه المسألة عملت زامبيا مع الدول الأعضاء الأخرى لاعتماد القرار ٥٦/١.

ومكافحة الإرهاب الدولي جهد عالمي يتطلب دعم جميع البلدان. ومسألة مكافحة الإرهاب الدولي بكل جوانبه ينبغي أن تكون شاغل كل البلدان. ولذا فمن الملائم أن يعقد مجلس الأمن مناقشات عامة عن هذا الموضوع لتمكين الدول الأعضاء من تبادل الآراء مع المجلس حول القضية.

وترى حكومتي أن الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة تصبح أكثر فعالية من الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني. فالرعب الذي يُثيره الإرهاب الدولي يهدد جميع الدول دون استثناء. وتعزيز تعددية الأطراف ينبغي أن يكون المبدأ الأساسي في الإصلاح القائم في الأمم المتحدة كي تصبح أكثر فاعلية وأهمية في الأزمنة المتغيرة.

وزامبيا على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى في منطقة الجنوب الأفريقي ومع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. ولذا أعيد تأكيد نداء بلدي إلى جميع البلدان كي تكفل منع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هي المؤسسات التي ينبغي أن تتصدر هذا المجهود.

إن تهديد الإرهاب الدولي للسلم والأمن الدوليين تهديد حقيقي. فانتشار أسلحة الدمار الشامل في تزايد. والحاجة ماسة إلى أن يكفل مجلس الأمن ألا تقوم الجهود الجماعية على العواطف وغيرها من الأفكار التي سادت سابقا والتي لا تفيد إلا في زيادة الصعوبة أمام الجهود العالمية.

وحكومتي لديها اقتناع راسخ بأن زيادة الجهود الدولية للقضاء الفعلي على الإرهاب الدولي هي التي تكفل صون السلم والأمن الدوليين.

وباعتبار زامبيا بلدا ناميا فإن مما يشغلها أن مكافحة الإرهاب الدولي تواري الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والمرض، ومنه مثلا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فنحن بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الضروري جدا لتحسين أوضاع ملايين كثيرة من البشر الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

وينبغي أن تمتد مكافحة الإرهاب الدولي لتصل إلى التربة التي يعيش عليها وهي الفقر. وأكرر أن جهودنا يجب ألا تقتصر على الخيارات العسكرية، بل ينبغي أن تركز جهود الأمم المتحدة على بحث دقيق في ظاهرة الإرهاب بما في ذلك جذورها وقواعد دعمها والأشكال المختلفة التي تتخذها في أنحاء العالم.

ولو نُفذّت مكافحة الإرهاب على أصولها فقد تحل العقدة التي تكتنف الفشل في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وكما يعلم كثيرون من الموجودين في هذه القاعة، فإن تمويل الإرهاب وهياكله الأساسية إنما يأتي من أنشطة غير قانونية تشمل تهريب الأسلحة وإنتاج المخدرات والاتجار بها. والأرباح التي تجنى من هذه الأنشطة غير القانونية تستخدم في نهاية المطاف في شراء أسلحة الإرهاب. وبعبارة أخرى فلو أريد أن تكسب الأمم المتحدة حربها ضد الإرهاب يجب ألا تقتصر الجهود على بلد أو إقليم بعينه؛ ذلك أن الإرهاب عدو مشترك لكل البلدان وكل الشعوب. والمهم أنه العدو الأول للاستقرار والسلام والديمقراطية.

ويتضح مما ذكرته أن جميع البلدان والأديان والمعتقدات والثقافات مهددة بالإرهاب. ولذا ينبغي أن تكون مكافحة الإرهاب بأن نوحِّد - لا نفرق عزمنا.

ولا بد أن يُعرّف الإرهاب بالرجوع إلى أفعاله وليس إلى مرتكبيه. وينبغي ألا يدعم القانون الدولي إفلات الإرهابيين من العقاب، لأن الإرهاب يتعارض مع أي قواعد قانونية. والإرهابيون مجرمون من أعلى درجات الإجرام بسبب طابع الإرهاب العشوائي وتأثيره السلبي على المجتمع.

ولأن زامبيا بلد يتمسك بقدسية حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها فهي تعرف جيدا الفارق بين المكافح من أجل حريته، والإرهابي. فحركات التحرير هيئات قانونية ذات أهداف وبرامج عمل واضحة يعرفها كل من له صلة بالأمر. والإرهابيون، على النقيض من ذلك، ليست لهم رسالة، وأنشطتهم غير قانونية وغالبا ما يدّعون أنهم يمثّلون قوى خفية ليس لها وجود إلا في مخيلة مرتكبي الإرهاب.

وأختم بياني بالتأكيد على أهمية العمل معا في هذه المسألة في إطار الأمم المتحدة.

ويتطلب عمل اللجنة المخصصة التابعة للجمعية العامة من خلال الفريق العامل التابع للجنة السادسة أن تقدم لها الدعم جميع الدول. ذلك أن دعم أعمال اللجنة المخصصة سيشجع على التبكير بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. كما أنه سيوسع حدود حربنا ضد الإرهاب الدولي. ولدينا اقتناع راسخ بأن إعداد هذه الاتفاقية من شأنه أن يعطي تعريفاً عالمياً للإرهاب ينطبق على جميع الحالات.

ويأمل وفدي أن يعزز مجلس الأمن تعددية الأطراف بدلاً من أن يضعفها في حربنا على الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الودّية التي وجّهها لي. المتكلم التالي على قائمتي هو الممثل الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، صاحب السعادة السفير أمادو كيبي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيبي (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة المجلس عن شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونحن واثقون من إحراز قدر كبير من التقدم بقيادتكم بالنسبة للبنود الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأود أيضاً أن أشكركم على توجيه الدعوة إلى الاتحاد الأفريقي للمشاركة في هذه المناقشة العلنية عن التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية.

وقد كان لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تداعيات أشبه بالزلزال، أيقظت وعينا من غفوته، وزعزعت يقيننا، وأحدثت انقلاباً جذرياً في الكيفية التي نرى بها العالم ونتصور المستقبل، فأدرك العالم فجأة وبطريقة بالغة العنف أن ثمة وحشاً مخيفا، قابعاً في الظلال، متأهباً لتوجيه ضربته في أي مكان ونحو أي إنسان، وأن قرون استشعاره تمتد خلال شبكة دولية. كما أدرك العالم أنه بالنظر إلى خطط هذا الوحش الشيطانية ونطاقه العالمي، فلن يستطيع التغلب عليه سوى استجابة لا هوادة فيها، منسقة وعالمية. ومن الخير أن العالم أفاق في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ولديه إدراك واضح لضرورة تنسيق الجهود التي يبذلها وخوض نضال مشترك للتغلب على الإرهاب الدولي.

وأرحب بهذه الإفاقة لأن التهديد الإرهابي قد استمر عقوداً في كافة أرجاء العالم. وشعرت البلدان المستهدفة بأنه ظاهرة هامشية، ورأت أن بإمكانها أن تتعامل معها بمفردها. أما في بلدان العالم الثالث، حيث سيطرت هذه الظاهرة أيضاً، وحيث لم يكن لدينا من الموارد ما لدى البلدان الكبرى، وتخطر لي في هذا الصدد الجزائر ومصر وتونس في أفريقيا، فقد بدأنا ندق ناقوس الخطر، داعين لاتخاذ إجراءات متضافرة ومنسّقة على الصعيد الدولي للتغلب على هذه العصابة الدولية التي أقسمت أن تجبر الدول المستقلة ذات السيادة على الركوع أمامها. بيد أن أحداً لم يرد أن يصغي

لتلك الأصوات القادمة من بعيد، والتي تتنبأ بنهاية العالم. ويعزى هذا مع الأسف إلى أن معظم هذه الجماعات الإرهابية قد وجدت موطئاً لأقدامها في عواصم العالم الكبرى، حيث لقيت منها إفراطاً في التسامح.

والأعمال الإرهابية التي توجِّه ضرباتها بصورة عمياء لمجتمعات سكانية بأكملها، فتدمِّر الهياكل الأساسية المدنية، وتمزِّق أواصر النقل على الصعيدين الوطني والدولي، وتقوِّض سلطة الدول، وتنال من القيم العالمية الأساسية التي تكمن وراء بقاء الحضارة الإنسانية ذاته، تشكِّل في الواقع بطبيعة الحال تهديداً حقيقياً للسلام والأمن الدوليين. وإذا كان ثمة إجماع على شيء منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فهو على ذلك.

علاوة على ذلك، فإن الجميع متّفقون منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على ضرورة تنسيق كافة إجراءات مكافحة هذا الخطر العالمي. وإذَن، فما موضوع مناقشتنا هنا؟ موضوعها أن المجتمع الدولي قد عجز عن إيجاد تعريف واضح للإرهاب، وعن تحديده وفضح حقيقته أمام العالم.

وفيما يتعلق بالمنظمة التي أمثِّلها، والتي حصل معظم أعضائها على الاستقلال بعد نضال طويل من أجل التحرير، من الأمور التي لا تحتمل أن يتم الخلط بين الشعوب المناضلة من أجل استقلالها من احتلال أراضيها الوطنية وضد حرمانها من حقوق الإنسان وبين الإرهابيين. ولكي نوحِّد الصراع ونحقق تماسكه يجب أن نتفق جميعاً آجلاً أو عاجلاً، ومن الأفضل أن يكون ذلك عاجلاً، على تعريف للإرهاب يكون مقبولاً لدى الجميع.

ذلك أن أفريقيا لم تنتظر حتى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من أجل تنظيم القارة في مواجهة الإرهاب. وقد تكلمت عن الصراع الذي لا هوادة فيه الذي خاضته مصر والجزائر وتونس ضد الحركات الإرهابية لمدة تزيد عن عقد من الزمان. ونشير أيضاً إلى الكيفية التي أصيبت بها كينيا وتنزانيا بضربات موجعة في عام ١٩٩٨ من جرّاء الهجمات ضد سفارتي الولايات المتحدة في إقليميهما. ومن هذا المنطلق اعتمد رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمة المنظمة المنعقد في مدينة الجزائر في تموز/يوليه ١٩٩٩ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، مما زوّد أفريقيا بصك قانوني فريد في نوعه ينطبق على القارة بأكملها. ولشدة ضآلة حظنا من الموارد، شعرنا قبل الآخرين بضرورة الاتحاد على مكافحة الخطر الذي تهددنا به الأعمال الإرهابية.

وأعربت الدول الأعضاء عن رفضها للإرهاب في إعلان داكار لمكافحة الإرهاب، الذي تم اعتماده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، واعترفت بتأثيره المدمِّر والعوائق التي يشكِّلها بالنسبة للتنمية والاستقرار في القارة الأفريقية.

وقد نظّم الاتحاد الأفريقي اجتماعاً حكومياً دولياً رفيع المستوى في الجزائر عن الإرهاب في أفريقيا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اعترافاً منه بمغزى ذلك التاريخ والتماساً لمزيد من توحيد النضال ضد الإرهاب في أفريقيا ضمن التحرك العالمي لمواجهة الإرهاب. وحشد الاجتماع العدد اللازم من التصديقات على اتفاقية ١٩٩٩، التي ستدخل حيز النفاذ في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، واعتمد خطة عمل جاء في ديباجتها ما يلي:

> "لقد أصبح تنفيذ اتفاقية الجزائر أمراً ملحّاً، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تؤديه أفريقيا في النضال الدولي ضد الإرهاب والتزاماتها القانونية في سياق قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)".

وقد تعهدت الدول الأفريقية، بموجب أحكام خطة العمل، بأن تتشاطر خبراتها المكتسبة، وكذلك مواردها، في مكافحتها للإرهاب.

ويسعدني أن أنقل إلى المجلس بأن أفريقيا على استعداد لتأدية دورها في مكافحة الإرهاب عموما بأشكاله كافة. وهي تتوقّع أيضا دعم المجتمع الدولي ومساعدته وذلك

لتنفيذ الصكوك القانونية التي أصدرها والأحكام الإدارية والقضائية ذات الصلة.

وأود أن أختم هذا الجزء من بياني بالتنويه والترحيب بالتعاون المثمر الحاصل بين رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير غرينستوك، وقادة الاتحاد الأفريقي. ذلك التعاون الذي تُوج بمشاركة السفير وورد في اجتماع الجزائر.

وذلك الأمر يشكل دليلا على أن هذا النوع من الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، إذا جرى تشجيعه ودعمه، يمكن أن يساعدنا على تحقيق تقدم بارز في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وأود كذلك أن انتهز هذه الفرصة لأشكر علانية حكومة النرويج وبلدان مانحة أخرى على المساعدة المالية المهمة التي سمحت لنا بعقد هذه الجلسة الهامة.

وختاما، أود أن أبدي ملاحظة أخيرة. نحن نرى أنه من الوهم تركيز العمل المشترك على مظاهر الإرهاب فحسب. فالقضاء على الإرهاب ليس مجرد مسألة تشذيب للأغصان؛ يجب علينا، قبل كل شيء، أن نقضي على جذور الشر العميقة. وبتعبير آخر، يجب أن نتأكد من أننا نشن هجوما لا هوادة فيه ضد الفقر المدقع والجور والحرمان والتهميش، وهي أمور يعاني منها اليوم ثلثا الإنسانية تقريبا وتؤمن أرضية خصبة لانتشار الأعمال الإرهابية وإعطاء المبرر لها.

ومما لا شك فيه أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد غيرت عالمنا. وعلينا أن نبدأ الآن بإرساء أسس عالم جديد تكون فيه القيم الثقافية والحضارات، قادرة على تقبل بعضها بعضا، والتحاور بعضها مع بعض وتبادل الخبرات الغنية، بدلا من المواجهة والتقاتل فيما بينها. أفلسنا، بأي حال، مجتمعا بشريا واحدا على هذه الأرض الواحدة والفريدة؟

وإذا كانت حضارتنا، كأية حضارة أخرى، عرضة للزوال، ولا تتعلم من الدروس الرهيبة للقرن العشرين الذي شهد حربين عالميتين، وأول استخدام للقنبلة الذرية، فلن يكون بوسعنا بعد اليوم أن نضع أملنا في الإنسان.

وإننا نجتمع اليوم هنا تعبيرا عن آمالنا في الإنسان وفي القيم التي يجسدها واستعدادا لتعبئة الدعم الشامل لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المراقب عن الاتحاد الأفريقي على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل لبنان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دياب (لبنان): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وكلنا ثقة بأن أعمال المجلس ستتكلل بالنجاح بفضل قيادتكم الحكيمة.

إن عقد هذه السلسلة من الجلسات العامة لمجلس الأمن في إطار لجنة مكافحة الإرهاب، لا بد أن تساهم في تدعيم التعاون الدولي لمواجهة آفة الإرهاب وما ينتج عنها من تهديد للسلم والأمن الدوليين، ويبرز جدية وشفافية المجلس في التعاون مع هذا الموضوع. وفي هذا الإطار، لا يسعني إلا أن أعرب عن تقدير وفدي للجهود التي يبذلها سعادة السفير جيريمي غرينستوك في إنجاح أعمال لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن لبنان يعتبر الأمم المتحدة المرجعية الأساسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين وترسيخ احترام قواعد القانون الدولي. ومن هذا المنطلق، يؤكد لبنان على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة آفة الإرهاب الذي ندينه بأشكاله كافة. ويؤكد لبنان التزامه الثابت بالشرعية الدولية وبضرورة تنفيذ مندرجات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويجدد لبنان إعرابه عن استعداده للتعاون البنّاء مع الجهود التي تبذلها الجمعية العامة للأمم المتحدة لوضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، تتفق مع القانون الدولي ومسلمات السيادة الوطنية، وفي مقدمتها التمييز بين الإرهاب وبين مقاومة الاحتلال الأجنبي والعمل دوما من أجل تحقيق مبادئ الحق والعدل.

في هذا السياق، أود أن أذكّر أنه حتى قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حارب لبنان الإرهاب على أرضه، إذ اصطدم الجيش اللبناني مع قوات محلية مدرجة في لائحة الإرهاب واستطاع القضاء عليها. وهو يتعاون بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بشكل وثيق، مع الأمم المتحدة ولجنة مكافحة الإرهاب والمجتمع الدولي لمكافحة آفة الإرهاب.

وحتى اليوم، وقّع لبنان على عشر اتفاقيات من أصل الاتفاقيات الاثنتي عشرة الخاصة بمكافحة الإرهاب والصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المتخصصة التابعة لها، وانضم إليها. وهو في طور الانضمام إلى الاتفاقيتين اللتين لم يوقع عليهما في حينه، وهما الاتفاقية الدولية لمكافحة الأعمال الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البروتوكولات والاتفاقات الدولية التي انضم إليها لبنان أصبح لها قوة القوانين وتتقدم على أحكام القانون الوطني. كما أن مجلس النواب اللبناني أجاز للحكومة، في العام ١٩٩٩ بإبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أصبحت أحكامها تتقدم في مجال التطبيق على أحكام القانون الوطني.

ويصعب على المجتمعات البشرية البحث عن الأمن في غياب السعي لتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فإننا نعتبر أن المقررات الأمنية وحدها والحلول الجزئية والمرحلية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في القضاء على الإرهاب ويجب أن تترافق مع جهد آخر يأخذ بعين الاعتبار أولوية الطرح السياسي وضرورات التوصل إلى حل عادل وشامل للنزاعات القائمة حاليا في عدد من مناطق العالم، وفي مقدمتها النزاع العربي - الإسرائيلي. ذلك أن التوصل إلى حلول سلمية شاملة وعادلة لهذه الأزمات سوف يخفف من حالة الاحتقان والتوتر التي تشهدها تلك المناطق ويمنع معظم مسببات العنف والإرهاب. وأستشهد في هذا المجال بما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في خطابه أمام مجلسكم الموقر نهار الجمعة الماضي. وأقتبس بالانكليزية

(واصل كلمته بالانكليزية)

”علينا أن نعمل بالقدر نفسه من التصميم لحل المنازعات السياسية والصراعات الطويلة الأمد التي تولد الدعم للإرهاب ... وعندها فقط يمكن أن نقول بحق إننا انتصرنا في الحرب على الإرهاب“. (S/PV.4618، الصفحة ٤ من النص الانكليزي)

(واصل كلمته بالعربية)

السيد الرئيس، يتطلع لبنان إلى متابعة تعاونه معكم ومع هذا الجهد الدولي للإسهام في إيجاد حلول تكون عادلة وشاملة لمعالجة آفة الإرهاب التي يعاني منها مجتمعنا الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل لبنان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تتقبلوا، سيدي، أحر تهانينا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكركم على إجراء هذه المناقشة الهامة التي تأتي في حينها حول قضية تهمنا جميعا.

إن الإرهاب يفرض على الدول عدم الاستقرار السياسي والتفكك الاقتصادي والتنافر الاجتماعي، مما يعوق تنميتها ويلقيها في خضم الضرر المتعمد والفوضى. والإرهاب الذي يطول أمده يمزق نسيج المجتمع نفسه. وهو

يقوض حقوق الشعب وكرامته ويرهبه ويعرقل حياته العادية.

وآفة الإرهاب ليست جديدة. فطالما ألحقت الألم والدمار اللذين لا يمكن وصفهما بكثير من الدول والشعوب. ونيبال، مثلها مثل بلدان كثيرة غيرها، تعيش وسط المجهول والوحشية الفظيعة اللذين يتسبب فيهما، في حالتنا، الإرهابيون الماديون وهم يشنون حربا دامية على حقوق الإنسان وحريات الأفراد وعلى الملكية الدستورية التي ترمز إلى وحدتنا الوطنية.

ومع ذلك، أدرك العالم ويلات الإرهاب التي لم يسبق لها مثيل في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، حين شهد الناس من كل مكان طائرات نفاثة تقتحم مركز التجارة العالمي والبنتاغون فتهدم المعالم الأمريكية هذه للثروة والقوة وتقتل آلاف البشر. لقد كان كابوسا للولايات المتحدة وللمجتمع العالمي بأسره.

وكان هذا شهادة على أن الإرهاب أصبح عالميا في نطاقه، وقد أصبح يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وكان من الواضح أنه لا بد من الأخذ بزمام المبادرة، وكان من الملح أن يعمل المجتمع العالمي بشكل متضافر للقضاء على هذا التهديد وإزالته تماما من عالمنا.

قبل عام وقف العالم وباشر بنشاط العمل ضد هذا التهديد. وفي عرض نادر لوحدة الدول وعزمها، أعربت الجمعية العامة بكل وضوح عن غضبها واتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) للتصدي لهذا التهديد الذي يقوض حضارتنا ويتحدى المبادئ والقيم التي تدافع عنها الأمم المتحدة.

وبفضل الالتزام الثابت من الدول والأعمال الطيبة للجنة مكافحة الإرهاب، فإن الزخم حي وقائم بعد مرور عام. وقد تمكنت اللجنة من إنجاز أعمالها الصعبة والجسيمة بأسلوب ودي وتفاعلي وبناء على نحو ممتاز، مما ولّد إحساسا فريدا بالشراكة مع الدول التي تعمل معها.

وتؤيد نيبال بقوة عمل ونهج اللجنة وتؤكد ضرورة استمرارهما بنشاط في الأيام المقبلة. ويجب أن ننجح في سعينا الجماعي لإلحاق الهزيمة بالإرهاب لأننا إذا أخفقنا أمكن أن تكون النتائج وخيمة على نحو لا يمكن تصوره.

فعلى سبيل المثال، استهدف الإرهابيون في المرة السابقة مباني للتجارة والأعمال. أما المرة القادمة فيمكن أن يستهدفوا منشآت نووية فتتدفق السحب المشعة في الهواء وتصل إلى المدن والبلدات. وقد يستخدمون الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. بل وقد يستخدمون يوما ما الأسلحة النووية البسيطة أيضا، مسببين دمارا لا يمكن تخيله في الأرواح والممتلكات. ومن شأن هذه الإمكانيات أن تكون حقيقية وليست تصورات وهمية إذا سرق الإرهابيون المعلومات والتكنولوجيات المطلوبة أو تشاطرتها معهم دول شريرة بغية تنفيذ تلك العمليات. وتفاديا لهذه التوقعات وبغية القضاء على الإرهاب، يجب على المجتمع العالمي أن يواصل اتخاذ التدابير المستدامة والشاملة بهدف إنفاذ المعاهدات والقوانين العالمية الموجودة.

وكما يعلم المجلس، فإن نيبال عضو في خمس معاهدات عالمية لمكافحة الإرهاب، وقد سنت قانونا جديدا يتضمن الأحكام المنصوص عليها في هذه المعاهدات ويلبي احتياجاتنا المحددة لمواجهة عنف الماويين. ويجري الآن اتخاذ العديد من الخطوات التنظيمية والإدارية الأخرى أيضا لكي يكون للقانون أثره الكامل.

ونعتقد أن أعمال لجنة مكافحة الإرهاب ستساعد البلدان على التعرف على الثغرات في تدابيرها والاستجابة على النحو الواجب لسد تلك الثغرات. ومع ذلك، يتوجب على اللجنة أن تضمن أن يكون هناك المزيد من الدقة

والوضوح في أسئلتها لكي تتمكن من الحصول على إجابات ملموسة وواقعية من البلدان في ردودها.

وبعد التعرف على الثغرات والصعوبات، ستكون اللجنة قادرة على مساعدة الدول التي تحتاج إلى مساعدتها لكي تطور وتعزز أطرها القانونية والهيكلية، مما يسمح بتنفيذ صكوك مكافحة الإرهاب على نحو أكثر فعالية.

وعلى صعيد آخر، هناك ضرورة واضحة لإبرام اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب تحكم ربط الأمور المغفلة وتضفي تماسكا وحيوية على جهودنا المشتركة لمناهضة الإرهاب.

وفضلا عن التدابير القانونية، فإن المساعي المتضافرة لتخفيض مستوى الفقر وتعزيز النمو والتنمية المستدامة في البلدان النامية من المسائل الجوهرية لوقف الإرهاب. وينبغي أن يزود الفقراء بالأمل وأن تتاح الفرص لهم من خلال التعليم وتقديم الخدمات الصحية وفرص العمل بحيث لا يتمكن الإرهابيون من بيع الأحلام الوهمية بغية استغلال الجماهير.

وبينما ننخرط في مساعينا لاستئصال شأفة الإرهاب، لا يجوز لنا أن نتغاضى عن النفعية السياسية التي قد تشوش حكمنا على الأمور، وتفسح المجال للمعايير المزدوجة. فليس هناك إرهاب خيِّر أو إرهابيون أودَّاء. فكلهم أشرار ونادرا ما يفلت من أذاهم رُعاهم وحُماهم، ناهيك عن أعدائهم الألداء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الطيبة التي خصَّني بها.

أعطي الكلمة للسير جيريمي غرينستوك ليرد على الأسئلة التي طُرحت والتعقيبات التي تم الإدلاء بها.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أدين لكم بعميق الامتنان على دعوتكم لإجراء هذه المناقشة العامة بشأن موضوع مكافحة الإرهاب، بعد انقضاء عام على إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. فقد كانت في اعتقادي مناقشة مثقِّفة وزاخرة بالمعلومات وكانت في الوقت ذاته داعمة إلى أقصى حد للبرنامج الذي وضعته لجنة مكافحة الإرهاب لنفسها - ويسعدني كثيرا أن أقول ذلك، لأن هذا الدعم واسع النطاق كان ضروريا للغاية لي ولأعضاء اللجنة، حيث إن أفضل سبيل للوفاء بأية التزامات إجبارية يمر عبر التعاون النشط والطوعي بين الدول الأعضاء.

وقد أبهرتني الأدلة التي سمعتها في هذا النقاش، والتي تؤكد أن وحدة صف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إدانة الإرهاب ومكافحته، ظلت متماسكة بمعنى الكلمة على امتداد هذا العام المنصرم. ويسرني بالغ السرور أن برنامج لجنة مكافحة الإرهاب قوبل بتأييد حماسي سواء داخل مجلس الأمن أو من جانب الدول الأعضاء خارج المجلس. وهو برنامج للتنسيق، ولحفز الأنشطة، وتقديم المساعدة للمحتاجين إليها، وبالطبع لتقييم مواطن القصور. وبالنسبة لتلك النقطة الأخيرة، وأظن أن ممثل نيبال الدائم قد أشار إليها منذ لحظات - فإننا سنبدأ خلال الفترة المقبلة في توخي مزيد من الدقة في المطالبة باتخاذ إجراءات فعالة لسد الثغرات التي نقوم مع خبرائنا بتحديد مواطنها.

وكان من دواعي اغتباطي أنني لاحظت في عدة بيانات وجود تركيز متواصل على حقوق الإنسان - على إنكار حقوق الإنسان الذي يمثله الإرهاب ذاته، وهو ما أشار إليه ممثل بيرو الدائم - وعلى ضرورة أن نظل مدركين لواجباتنا في مجال حقوق الإنسان. ووردت أيضا إشارات عديدة إلى الاتفاقيات الإثنتي عشرة، وإلى ضرورة أن تحظى تلك الاتفاقيات بتصديق واسع النطاق من الدول

الأعضاء. ويسعدني أن أقول إن البعض قد أشاروا باعتزاز إلى أهم حققوا هذا الإنجاز. ومع ذلك، أود أن أعرب مرة أخرى عن مدى أهمية أن تفهم كل دولة عضو، لدى اضطلاعها بالالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات، أنه من الضروري أيضا أن تتحرك نحو العمل التنفيذي لإعطاء مضمون لكل ما تطالب به الاتفاقيات. واتخاذ تدابير فعلية لمكافحة الإرهاب على أراضي كل دولة عضو، يمثل أحد مقتضيات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فالاتفاقيات ما هي إلا خطوة ضرورية على هذا الطريق، ولكنها خطوة ليست بكافية، وأظن أن المجلس مُجمِعٌ هنا على أهمية إدراك هذه الحقيقة، وعلى المطالبة بهذا العمل.

وقد سعدت كثيرا بما سمعته عن الأنشطة المتواصلة، لا على الصعيد الإقليمي فحسب بل وعلى الصعيد دون الإقليمي أيضا. واستمعنا هذا الصباح إلى أعضاء من مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا في أوروبا الشرقية، ومن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في شمال شرق أفريقيا، ومن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في الجنوب الأفريقي، كما أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتخذ أيضا تدابير في هذا المجال على الصعيد دون الإقليمي، استكمالا للعمل الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية الكبرى على مستوى القارات. ويحدوني الأمل في أن تنظر كل دولة عضو، في إطار منطقتها، في الدخول في أنشطة دون إقليمية مع جيرانها المباشرين، لأن الأنشطة الجماعية فيما بين الدول التي تعتمد على بعضها بعضا لكي تظل يقظة ومتأهبة لصد الإرهاب، تكتسب أهمية بالغة. وبالطبع ففي هذا الإطار، وكما أشار ممثل إثيوبيا الدائم، من الحيوي أن تكون المساعدة متاحة ليس فقط للدول الأعضاء منفردة وإنما أيضا لمنظماتها الإقليمية ودون الإقليمية.

وفيما يتعلق بالنهج الذي تتبعه لجنة مكافحة الإرهاب، أود أن أذكِّر الدول الأعضاء بأننا سنيسِّر هذه المساعدة – أي نطالب بها، ونحدد الحاجة إليها، ونشير إلى مصادرها – ولكننا لن نقوم بدور المتعهد الذي يتولى تقديم المساعدة. فعلى المحتاجين إلى المساعدة أن يكونوا مسؤولين عن الحصول عليها؛ وعلى مَن يقدمونها أن يتصلوا بمَن يطلبونها؛ ولكن لجنة مكافحة الإرهاب ستكون الميسِّر النشط والمنسق ومورد المعلومات عن هذه الأنشطة.

أخيرا، وردت عدة إشارات إلى الصورة الأعمّ، وليس من اختصاص هذه المناقشة أن تتوسع فيها. ومع ذلك، وكما ذكر ببلاغة المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، فإن الفقر وسوء التنمية يشكلان مرتعا خصبا لدعم نوع الأنشطة الذي يمارسه الإرهابيون. ولا يساورني أدنى شك في أن القضاء الفعال على آفة الإرهاب من شأنه أن يسهم في إيجاد سياسات إنمائية مستدامة وفعالة، ويتعزز بها في الوقت ذاته. وهذه مسؤولية تقع على عاتق كل أعضاء المجتمع الدولي فرادى وجماعات، ولكن كل من يود أن يكون جهده ناجحا في مكافحة الإرهاب يجب أن يكون مستعدا للمساهمة فيها.

وأعتقد أن هذه المناقشة كانت مفيدة ومشجعة، وأكرر الإعراب عن شكري للمجلس على دعمه لعمل لجنة مكافحة الإرهاب، وعلى ريادة المكتب في ذلك العمل خلال الأشهر الستة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.